سبل الوقاية والتقليل من الطلاق في ظل التغير الاجتماعي

-دراسة ميدانية بالاغواط -

أ.د. دلاسي امحمد

جامعة عمار ثليجي – الاغواط –

العنوان الالكتروني : delassim@yahoo.com

ملخص المداخلة :

الطلاق ظاهرة اجتماعية قديمة وتتزايد مع تزايد حركة ونموالسكان بمختلف انشطتها فحداثتها اليوم ليست في كون الطلاق ظاهرة نفسية واجتماعية فحسب ولكن ايضا في الآثار السلبية المتداخلة من جهة والابعاد والانساق الجديدة التي تتشابك في تسيجها بنائيا عبر الاجيال من جهة اخرى فلا يكاد يخلوحي من الاحياء أو طبقة من الطبقات الاجتماعية من هذا النوع من الآفات الاجتماعية. فاذا كان الطلاق اليوم له علاقة وطيدة بجملة من الاسباب الاجتماعية الخاصة والعامة فان له ايضا ارتباط وثيق بالعديد من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات سواء تعلقت بالفرد أو بالمجتمع .

فالدراسات الجادة حول الموضوع هي تلك التي تشخص المرض الحقيقي وتقترح الحلول الوقائية والمقللة من خطورته وهوما تقدمه هذه الورقة اذ نهدف الى دراسة الطلاق في المجتمع الاغواطي والوقوف على جملة الاسباب الحديثة تم تقديم السبل الكفيلة بالوقاية والتقليل من حدة الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الآثار السلبية المتداخلة، الأبعاد والانساق الجديدة، الآفات الاجتماعية، تشخيص المرض، الحلول الوقائية.

Résumé :

Le divorce est un vieux phénomène social, et il est de plus en plus avec l'augmentation de la croissance populaire par ses différentes activités. Sa modernité non pas que le divorce est un phénomène psychologique et sociologique, mais aussi les effets négatifsentrelacés d'une part, et les dimensions et les nouveaux formats entre la césstructurellement d'une autre part .Il est presque dépourvue d'un quartier ou une classe sociale de ce genre des maux sociaux.

Si le divorce a une relation étroite des conditions sociales propriétaires et générales, il a aussi une association étroite de nombreuxproblèmes dont les communautés souffrent que se soit pour l'individu ou la société. Les recherches sur ce sujet , sont celles qui diagnostiquent la maladie réelle , proposent les solutions minimisant ses dangers présentées comme suit:

Nous visons d'étudier ce phénomène dans la société laghouatie, de tenir compte sur l'ensemble de causes modernes, et de donner les solutions en minimisant ce dernier.

المقدمة:

يأخذ الطلاق في معناه اللغوي دلالة الحرية وهوتخلية السبيل كأن نقول طلق الشيء أي حل القيد بطلقة ومنها أيضا طلقت الاسير أو اطلقته بمعنى اعطيته حريته وفككت القيد عليه. اما الطلاق الذي نحن بصدد الحديث عنه فلا يجوز لنا الخروج به عن مدلوله الشرعي الذي يعني في الاسلام حل الرابطة الزوجية بلفظ صريح وقذ اشار الاستاذ ابوبكر جابر الجزائري في كتابه " *منهاج المسلم*" وفي الصفحة 313 الى تحليل وتحديد وتبيان هذه الدلالة اللفظية وعواقبها باعتبارها لفظا عاقلا يدل على حل الرابطة الزوجية بحيث يفهم منه التطليق بشرط ان يكون المتكلم بها فاهما وعاقلا لمعناها كأن يقول انت طالق أو اذهبي الى بيت اهلك اي رجوع الى اهل المطلقة[1] . فالطلاق ظاهرة اجتماعية من

الظواهر المفككة للاسرة والمجتمع والتي تكون في كل الحالات نتيجة اسباب وعوامل وظروف موضوعية أو ذاتية متنوعة لا سيما في ظل التغيرات والتحولات الاجتماعية والمادية التي تعرفها المجتمعات الحديثة والمتطورة . فالمجتمعات البشرية ومنذ نشأتها البدائية تعرف تحولا مستمرا من حيث الانساق المكونة لها من نسق اقتصادي وتربوي وثقافي وصناعي واليوم في ظل العولمة وثورة التكنولوجيا اصبحنا نتأثر بالتحولات التكنولوجية وحمى الاعلام والاتصال .

فجلى بنا ان نشير الى جملة الاسباب الفاعلة وغالبا ما تكون في مضمونها اسباب مادية الا أنها تؤثر على القيم، والافكار والعادات والتقاليد والانساق الروحية التي تشكل بؤرة الانسانية كالاسرة والزواج والطقوس الخاصة بهما. فالاسرة قبلما تكون بنية بشرية فهي رابطة روحية اولا وقبل كل شيء وهوالتزام ديني اسلامي شرعي مصداقا لقوله تعالى: "يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحد ة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساءا واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا " . (النساء، الآية 1).

اما الزواج فهو الميثاق الغليظ الذي هو التزام قوي وشديد كما يصف به الفقهاء والعلماء ظاهرة الزواج بين رجل وامرأة . مصداقا لقوله تعالى: " وأخذن منكم ميثاقا غليظا" (سورة النساء الآية 21.)

فالانساق الاجتماعية تتضمن في شتى انحاء العالم صفة الانسانية وقد تكون بين شخصين على الاقل كما هوشأن الزواج الحقيقي باركانه ومبادئه وشروطه اذ يمثل الزواج عندنا كنظام اجتماعي وعلاقة اجتماعية تجمع بين طرفين هما الرجل والمرأة والذي يهدف الى بناء اسرة كنسق اجتماعي يضم مجموعة من الادوار الاجتماعية ويحتل من خلالها كل عضومكانة اجتماعية في المجتمع الا ان في كثير من الاحيان ونتيجة تنوع الاحتياجات وشدة الرغبات وقوة الصراعات

تجعل حدوث النزاعات قائمة قد تؤدي الى طلاق . هذا الذي استخدمه علماء الاجتماع على انه مؤشر قوي على سوء التنظيم الاجتماعي – التفكك الاجتماعي – وقد اشار عالم الاجتماع "اميل دوركايم" « E.Durkheim » الى الرابطة القوية بين الطلاق ومعدلات الانتحار دلالة على انه مثال على فقدان المعايير الاجتماعية أو ما سماه بالأنومي Anomie.

الطلاق والتحولات الاجتماعية في الجزائر:

اود ان اشير قبل بداية تحرير هذا البحث انني التزمت اكثر بالدراسة التطبيقية الميدانية على حساب الدراسة النظرية لانني اريد ان اصل الى حقيقة ما يعززه الواقع الاجتماعي فاصل النظرية في علم الاجتماع هوالواقع الاجتماعي كما هو محدد.

فالمجتمع الجزائري منذ سنة 1962 تاريخ حصوله على الاستقلال عرف عدة تحولات في شتى المجالات الصناعية الاجتماعية الثقافية التربوية وخير دليل على ذلك تنامي المؤسسات المتنوعة والمتعددة التي وسعت المجال الحضري والعمراني وعقدت من زاوية اخرى المجال الاجتماعي والعائلي. بحيث احرزت هذه التحولات تغيرات اجتماعية عديدة منها خاصة تلك التغيرات التي مست الاسرة الجزائرية في انماط معيشتها وكذلك العلاقة الاجتماعية بين اعضائها وقد دلت الابحاث والدراسات الاكاديمية التي تناولت الموضوع انه من بين ابرز العومل الاكثر قوة في التاثير على بنية ونمط الاسرة الجزائرية يتمثل في التصنيع، التحضر، التحديث، التعليم، وخروج المرأة للعمل[2].

من المؤكد ان هذه التحولات وما تحدثه من انعكاسات على مستوى البنية فقد تتاثر ايضا الوظائف والانشطة والسلوكات وما يتبع ذلك من تغيرات على القيم والعادات والذهنيات والتصورات وينعكس ذلك حتما على سلوكيات

الافراد والجماعات كالانماط والاشكال التي عرفتها الاسرة الجزائرية منذ الاستقلال والى يومنا هذا من موسعة كبيرة الى ممتدة الى نواتية وذلك نتيجة تحولات مرتبطة بالريف والمدينة ونمط المعيشة في كليهما ومن ابرز هذه التحولات مايلي:

أ - تحولات التحضر والسكان:

تدل المؤشرات الاحصائية حول توزيع السكان في الجزائر الذي يرتبط بالمناطق ذات الاهمية من حيث توزيع الامطار وصلاحية التربة للزراعة والرعي كما كان في وقت مضى ففي اقليم التل لوحده يمثل التمركز السكاني ما نسبته 65% في حين يشهد والى حد الساعة اقليم السهل الساحلي اكتظاظا كبيرا من حيث السكان ومراكز العمران الحضرية كمدينة الجزائر العاصمة وضواحيها حتى تيبازة، شرشال، تنس، والبليدة، وبجاية وغيرها من مدن الساحل. ولقد تزاحمت هذه المراكز العمرانية والحضرية في الجزائر نتيجة عوامل موضوعية كتلك المرتبطة بالارض واخرى قهرية كتلك المرتبطة بالهجرة المفروضة نتيجة ظروف الاستعمار قبل الاستقلال أو ظروف المعيشة والعمل. فالتدرج في تزايد سكان المراكز الحضرية على كامل التراب الوطني اذ زاد حدة خاصة بعد الاستقلال ويرتبط ذلك بسياسة التصنيع وسياسة جذب السكان وظروف اخرى جعلت نسبة التحضر تصل في بعض المدن 75% كما هوالشان بالنسبة لمدينة سطيف، وعنابة، وسكيكدة ويرتبط ذلك بالنشاطات التي تعرفها المدن الحضرية كالتجارة والادارة والتعليم والحرف، وتدل بعض المعطيات الاحصائية أن حوالي 13.800.000 من السكان يمثلون سكان الريف الجزائري نجد منهم نسبة 37% يزاولون نشاطا فلاحيا ورعويا الى حد الساعة حسب مديرية التنمية الريفية بوزارة الفلاحة.

ان هذه المعطيات ترتبط بطبيعة الحال بالنشاطات المهنية والحاجيات الضرورية للسكان والسكن ولذلك وصلت الكثافة الحضرية في التلال والهضاب العليا والمرتفعات والعديد من المناطق الحضرية الى ما نسبته ما بين **13** الى **17** نسمة في الكيلومتر المربع.

وخلاصة القول ان نسبة التحضر والسكان يعكسها اجمالي السكان للجزائر الذي يبلغ اليوم حوالي **40.000.000** نسمة بعد ما كانت في بداية الستينيات تبلغ حوالي **9000.000** نسمة تعيش منها **80%** في الارياف **20%** في المدن اما اليوم تطورت حركة وزحف السكان نحو المدن اذ تبلغ نسبة التحضر في المدينة ما يقارب **80%** والباقي موزع على القرى والمداشر والارياف.

ب - تحولات العمل والصناعة :

صحيح ان النمو الحضري يعتبر ظاهرة عالمية اذ ما قارنا الجزائر بدول اخرى كبريطانيا والمانيا واليابان والهند والصين ومصر الا ان طابعه ومعدلاته ودرجة سرعته وكذلك عوامله تختلف حسب طبيعة كل مدينة وكل مجتمع وكذلك حسب المراحل المختلفة . فمن بين العوامل الرئيسية التي عرفتها ايضا التحولات الحضرية في الجزائر نجد مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والتصنيع والعمل الماجور.

فهناك سمات عامة ومشتركة بين المدن الجزائرية التي عرفت هذه العوامل لان سياسة الوطن منذ الاستقلال انتهجت طريقا مشجعا على تطور المدن الحضرية يدخل ضمن سياسة التنمية الشاملة في البلاد التي تعتمد على الصناعة – الثورة الصناعية – والتي اعتمدت هي الاخرى على المخططات الكبرى المتعلقة بالنشاط الصناعي فظهرت المؤسسات أو ما كان يسمى آنذاك بالشركات الصناعية التي اعتنت بشكل كبير وواسع من اجل رفع المستوى الاقتصادي

للسكان بطريقة مقصودة وواعية ومخططة فكان ظهور العمل المأجور أشد عامل واكبر مشجع على جلب اليد العاملة سواء المؤهلة أو غير ذلك[3] ولا يخفى على احد حالة والاوضاع الاجتماعية للأهالي والسكان آنذاك خاصة الظروف القاسية التي خلفها خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر والوضعية الاجتماعية المزرية التي كانت تعاني منها نسبة عالية من الاسر الجزائرية خاصة سكان الريف.

هذه الوضعية دفعت حينها اعضاء الاسر خاصة االبالغين منهم الى البحث عن عمل مأجور مهما كانت طبيعته خاصة وان الصناعة كانت أهم مصدر للرزق واكبر محفز تمكن العامل من توفير احتياجات اسرية ولقد ادى ذلك الى تطور الاوضاع والظروف المرتبطة بالعمل في المدينة ولوعلى حساب نشاطات ومناطق أخرى فالاكيد انه تحول اجتماعي ينعكس على الحياة الاجتماعية للافراد بإيجابياته وسلبياته.

ج - <u>تحولات الصحة والتعليم:</u>

مما سبق يتضح ان التطور التنموي الذي بلغته الجزائر خاصة في اعتمادها على الصناعات البترولية وغيرها ادى الى تضاعف تأسيس الشركات الصناعية وتهيئة المصانع والانشطة فأدى ذلك الى توفير فرص العمل سواء بالنسبة للرحل أو المرأة وهكذا ساعد هذا الوضع الجديد على خروج الاسر والحياة الاجتماعية لسكان الجزائر من الوضعية الاجتماعية التقليدية الى وضعية اجتماعية تتماشى مع التطور الملموس ونمط الحياة الحديثة بشتى اشكالها وانواعها.

فالاكيد ان هذا النمط الجديد يجر معه ممارسات وانشطة جديدة وكذا وظائف مرتبطة به ويعتبر التعليم والتربية والصحة من ابرز هذه الوظائف وأهمها في التغير الاجتماعي الجديد لان تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن ان تكون وهذا مهم جدا دون رفع المستوى التعليمي والصحي للسكان .

فيعتبر التعليم والصحة الجيدة من ابرز القوى المحركة للتنمية والمحررة للافراد والمجتمع ولذلك ثبتتها سياسة الجزائر واعتبرتها مادة حيوية لرسم قوانين الدولة ولذلك اتخذت التعليم والصحة من مقومات الدولة فكرست ذلك في الدستور الذي ينص على مجانية الصحة والتعليم في الجزائر وهو حق من حقوق المواطن الجزائري[4] ومع هذا الالتزام تم الاعتماد اكثر على التنمية الصحية والتعليمية في المراكز الحضرية الخاصة مكنت الدولة من الوصول الى انشاء العديد من مؤسسات التعليم والصحة حسب الاحياء لكل المدن وتطور هذا الوضع الى احداث مستشفيات جامعية كبرى ومتخصصة وجامعات ومراكز جامعية حتى اصبح الحديث اليوم بان عدد الجامعات في الجزائر يساوي أو يفوق عدد ولاياتها . ان هذا التطور في المؤسسات يقابله لا محالة تطور في البنية الاجتماعية ووظائفها ولذلك يعتبر الباحثون والمهتمون ان من العوامل المؤثرة على سلوكيات الافراد والجماعات والاسرة واحدة منها هو توسيع المجالات الحضرية بما فيها التربية والتعليم والصحة وارتفاع المستوى الثقافي العام اذ ينعكس ذلك على حياة الافراد والاسرة في مفاهيمها وقيمها ومبادئها . وقد ادى هذا الوضع الجديد الى تفتح الافكار والتطلع على التطورات التي احدثتها اليوم وسائل الاعلام والاتصال الحديثة التي غزت المنازل وانماط المعيشة الخاصة والعامة مما انعكس ذلك على المعتقدات والقيم والافكار ومس الاسرة خاصة حديثة الزواج اذ اصبحت تعاني من ظواهر كادت تعصف بالعديد منها وبوظائفها وطموحاتها وفي مقدمة هذه الظواهر ظاهرة الطلاق التي انتشرت بقوة وغني عن البيان الآثار الاجتماعية والنفسية التي تتركها هذه الظاهرة خاصة على حالة الاطفال والزوجة والمجتمع بل ان هذه الآثار تتعدى في كثير من الاحيان الاسرة لتصل الى المجتمع لان استقرار المجتمع من استقرار الاسرة فيه وتفككه من تفكك الاسرة.

ان الآثار الاجتماعية للطلاق يتحملها المجتمع برمته ومؤسساته خاصة إذا تعلق الامر بعد الانفصام الى التفكك، والتشرد، والانحرافات والآفات الاجتماعية السلبية بأنواعها هذه الاختلالات لا تعطل طاقات المجتمع واعضائه فحسب بل تشل التنمية بانواعها ومؤسساتها الهامة التي اشرنا اليها ايضا وينعكس ذلك على الايرادات والعائدات والمداخل سواءا تعلق الامر بالمؤسسة الاقتصادية أو المؤسسة الاجتماعية كالاسرة.

ولتوضيح التطور الملموس في زيادة الطلاق بالجزائر خصوصا في السنوات الاخيرة نجد ان حالات الطلاق بالمجتمع الجزائري اصبحت تدعوا الى التكفل والدراسة والعناية من طرف المختصين والغيورين على سلامة المجتمع بحيث قدرت حالات الطلاق في سنة **2010** بحوالي **50000** حالة طلاق منها حوالي **5628** حالة خلع وحوالي **24658** حالة طلاق بارادة منفردة من الرجل صاحب العصمة في حين قدرت حالات الطلاق بالتراضي بحوالي **14411** حالة وهي ارقام كلها مقلقة ومخيفة الى درجة قوية نظرا للتطور المذهل في تقدم النسبة والارقام المتزايد لان مجال المقارنة واضح للعيان للعام والخاص اذ وضعنا في الحسبان عدد حالات الطلاق في سنة **2008** كانت حينها **39383** حالة طلاق وقبلها في سنة **2004** بلغت حوالي **30000** حالة طلاق بأنواعه المختلفة التي اشرنا اليها[5].

الطلاق والتغير الاجتماعي بالأغواط :

يعتبر التغير الاجتماعي الانتقال من نظام اجتماعي الى نظام احتماعي آخر وهوعملية ديناميكية تاريخية مستمرة تمس جميع المجتمعات الانسانية بدرجات وبمراحل تاريخية متفاوتة ومختلفة فالتغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية ملازمة للمجتمع يقول ويل برومر: ان ظاهرة التغير الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة اذ

ان هناك درجات وانواع من التغير حدثت في الخبرة الانسانية ولكن الاهتمام بالتغير وسرعته يرجع الى السرعة التي حدثت بها في تلك المجتمعات[6]. ونستخلص من هذا الحديث للتغير انه يحدث في كل مكان بشكل يختلف حسب الشدة والنوع والظروف

والحديث في هذا الموضوع عن التغير الاجتماعي واثره على احداث الطلاق يجرنا الى الحديث عما ينتج عنه من آثار تترتب على نسق الأسرة كوحدة اجتماعية وخلية أساسية في المجتمع

فالتغير الاجتماعي له صلة وثيقة وارتباط وثيق بالتحولات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث في مجالات الحياة الاجتماعية ولذلك يرى الباحث "جيروشي" في دراسته عن التغير الاجتماعي وعلاقته بالبناء الاجتماعي بحيث وصل الى حد القول ان التغير يحدث اثرا عميقا في المجتمع ويطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة وبنائها أو على الأنظمة الاخرى كالنظام الاقتصادي والثقافي وما الى ذلك . غير بعيد عن هذا الرأي يرى " تالكوت بارسونز" « T.Parsonz » ان عامل التصنيع له دور كبير في احداث التغيير وبالتالي ينعكس ذلك على العائلة كالذي حدث للعائلة التقليدية عندما انفجرت وحدث انعزال على شبكة قرابتها لتصبح اسرة زواجية ومع هذا التغير فقدت العديد من الوظائف التقليدية[7].

فأسباب الطلاق بمنطقة الاغواط كباقي المناطق في الجزائر متعددة ومتنوعة ومتداخلة تخضع بطبيعة الحال الى الظروف الاجتماعية حسب تغيراتها وتطوراتها.

فالأكيد حسب الدراسة ان هناك ظروف تغيرت وعوامل تسربت هددت كيان الاسرة والمجتمع المحلي فالأغواط ومنذ سنة **1974** تاريخ تحولها اداريا الى ولاية باستقلاليتها عن الواحات شهدت عدة تغيرات في المستوى العمراني والصناعي والتربوي والخدماتي حولت المنطقة بأكملها والتي تبلغ مساحتها

25052 كلم^2 الى حياة تختلف عن طابعها المألوف قبل هذا التاريخ وبطبيعة الحال فإن التغيرات المادية والاقتصادية كالمصانع والمتاجر والادارة والمؤسسات التعليمية والتكوينية تجرمعها حتما السياق الثقافي والاجتماعي والسلوكي والقيمي .

فلقد اكدت الدراسة الميدانية عن اسباب ونتائج الطلاق ان هناك علاقة عكسية بين السن عند الزواج وزيادة حالات الطلاق بينما كلما صغر سن الزوج والزوجة زادت حدة المشاكل الاجتماعية وبالتالي زادت معها حالات الطلاق قدرت النسبة بحوالي 49% والمؤكد ايضا انه وراء هذه العلاقة عدة اسباب تتجسد اساسا في التغيرات الاجتماعية التي حدثت في منطقة الاغواط خاصة ما تفرزه وسائل الاعلام والاتصال والقنوات الفضائية والتكنولوجيات المتطورة.

من زاوية أخرى فان للظروف المادية والاقتصادية العامل الحاسم في احداث الطلاق بهذه المنطقة كالتقصير الذي يحدث في الحياة الزوجية حسب رأي الازواج نتيجة عمل المرأة وارتباط هذا العامل بالمداخيل والمصاريف والواجب المنزلي بحيث اثبتت نسبة 65% من الدراسة ان المرأة العاملة حسب ازواجهن لا تستطيع التوفيق بين واجبين مختلفين احدهما داخل البيت والآخر خارجه .

فالاسرة بالاغواط لا تزال متعثرة الخطى مثل باقي المناطق الاخرى لان التحولات الاجتماعية التي ظهرت بها من انتشار حركة التصنيع وانفتاح المجال العمراني والسكني والتكنولوجيا المتطورة وخروج المرأة للعمل اثرت كلها على نمط حياة الاسرة وادت الى تداخل الادوار وتقلص وظائف اعضاء الاسرة والاكثر من ذلك تغير مبادئ القيم والعادات والتقاليد وحجم الاسرة ككل(8) فجملة هذه العوامل غيرت من طبيعة الحياة الاجتماعية مما انعكس سلبا على طموحات وسلوكات الافراد.

سبل الوقاية والحد من الطلاق :

الطلاق في االشريعة الاسلامية السمحاء جاء علاجا ووقاية مما ينجر عن الحياة الزوجية التعيسة وخيبة رسالتها فهو ليس بعقوبة كما يظن البعض فهو شرع لرفع الضرر عن الزوجين خاصة والاسرتين ثم المجتمع اذا استحالت الحياة الزوجية أو تعذر استمرار المعيشة بينهما الزوج والزوجة بحيث يصبح الفراق أو حل الرابطة الزوجية امر ضروري فالطلاق بهذه الزؤية اذ جاء حلا للمشاكل الاجتماعية وليس يحدث الطلاق من أجل ان يسبب مشاكل من نوع خاص.

فاذا اوجدت مبرراته القوية والموضوعية يحدث الطلاق واتصور ان هذا اللزوم يجعل الطلاق امرا طبيعيا لا تتنافى مع ما نصت عليه الشريعة أو القوانين وعلى هذا الاساس اقترح جملة من السبل الوقائية التي تحد من ظاهرة الطلاق وفق الشروط الموضوعية التي يجب توفرها لانها مسهلة للحد من المشكلة .

1 - يجب التقيد بكل موضوعية فيما يهدف اليه نظام الزواج بين الذكر والانثى لان المشكل ليس في الطلاق بقدر ما هو تقصير كبير في معرفة وشمولية النظرة لفلسفة الزواج فخير الزاد التقوى وزاد الزواج : المسؤولية والنضج والاعتماد على النفس واحترام حقوق الآخرين وتحمل المشقة واليقضة...

2 - على المقبلين على الزواج الالتزام بالمبادئ التي تفرضها الحياة الاجتماعية من تغيرات اجتماعية وتطورات اقتصادية واختلالات ثقافية حتى يتمكن كل من الزوج والزوجة من التكيف مع الاوضاع الجديدة ومسايرة الحال مما يمكنهما من تخطي صعوبات الحياة

3 - الالتزام بما نص عليه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما ورد عن صحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والفقهاء والاعلام حول المبادئ والاسس العامة لنظام الطلاق لان ذلك مرهون بكل من :

- الاصل في الطلاق الحظر : والقصد في ذلك المعاشرة الحسنة ولومع الكراهية احيانا تجنبا للطلاق يقول تعالى: "فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا" (النساء الآية 19)
- علاج نشوز احد الزوجين: ويقتضي ذلك التعاون والتشاور والتسامح
- التحكيم بين الزوجين: وذلك مصداقا لقوله تعالى " وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما" (النساء الآية35)
- محاولات استئناف الحياة الزوجية: ويقتضي هذا الجانب موقف ذوي البر والاحسان من الخبراء والاقارب والاصدقاء والمخلصين
- الرعاية والصلة والعطف بعد الطلاق: وهذا امر يجعلنا نفهم ان الطلاق جاء حلا وليس عقوبة وحلا للمشاكل وليست مشكلة في حد ذاتها .

4 - ان السبيل الوقائي الفعال اتصوره في تصنيف الزواج والطلاق بحيث لا يمكن تصور حدوث الطلاق لأتفه الاسباب وكثيرا ما يقع ذلك لسبب تصرف بسيط قد يمكن التغاضي عليه مثلا ولذا يجب تجنب الطلاق التافه الغير مؤسس على اسباب موضوعية قوية وقوية جدا غير قابلة للعلاج أو الحل حتى وان اقتضى ذلك التعاون.

الخاتمة:

مما تقدم يتبين ان الطلاق ظاهرة تمس بأركان المجتمع ولذا فهي مسؤوليته امام التغيرات والتطورات الاجتماعية فيجب على المجتمع بكل مؤسساته وشرائحه ان يأخذ بين يديه الكيفية الفعلية لمواجهة الازمات والآفات والاخطار التي تصيب الاسرة واعضائها فلكي يحدث كل متكامل ومتناسق يجب ان يتشكل

من اجزاء وانساق سليمة وصالحة ولذا فقضية الطلاق هنا قضية المجتمع والجميع وليس الزوج والزوجة والاطفال فحسب

وعلى هذا الاعتبار يجب ان ينطلق الجميع من فكرة سامية مفادها ان الاسرة خاصة المسلمة لا تعرف الاستبداد بالرأي ولا الظلم ولا المعاملة ولا الطاعة العمياء بل هناك قاعدة جوهرية اقرها الشرع والقانون هي: الحقوق والواجبات بين الزوجين فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بل الطاعة للشرع والشرع في هذا السياق لا نتصوره الى مبادرة للخير والصلاح والنجاح.

يجب ان تعرف الزوجة بان طاعتها لزوجها لا تعني طاعة شخص بل هي للأوامر والقواعد والنظم العامة التي بموجبها ثم عقد الزواج ويستمر كذلك.

يجب ان يعرف الزوج ان طاعته لزوجه ليس من قبيل المن أو العطف أو تعسف القوامة بل هي طاعة من قبيل القيام بالواجب وقد كرس القرآن الكريم في اكثر من موضع عن رابطة الرحمة والمودة حتى وكأنهما شخص واحد وليس فرق بين ذكر وانثى فكل حق في الاسرة يقابله واجب وهو ما يجعل التفاهم والانسجام والتغلب على الصعاب ممكنا واذا حدث ذلك فمعناه ان الخلافات يتجاوزها العقلاء وبالتالي تم تجاوز ما يمكن ان يستنكر له الخالق والمخلوق الا وهو أبغض الحلال عند الله الطلاق صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الهوامش والمراجع:

1) ابوبكر جابر الجزائري: منهاج المسلم، كتاب عقائد، اداب، اخلاق، عبادات ومعاملات، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ص**313**.

2) دلاسي أمحمد: العائلة التقليدية في الوسط الحضري، اطروحة دكتوراء غير منشورة جامعة الجزائر **2** سنة **2009** ص**47**.

3) عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر (**1830 -1960**) ترجمة جوزيف عبد الله دار الطباعة، بيروت الطبعة الاولى لبنان **1983** ص**115**.

4) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **1989** المطبعة الرسمية للجزائر.

5) http://algerian-vision.com

6) خالد أحمد: مدخل علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة **1** عمان **2004** ص**145**.

7) معن خليل عمر: علم الاجتماع والاسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة **1** الاصدار الثالث، عمان الاردن، **2004** ص**70**.

8) حميدة بن الشاوي: علاقة الطلاق بالتغير الاجتماعي، دراسة ميدانية بمدينة الاغواط، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع جامعة الاغواط سنة **2013/2012**.

9) عبد الرحمن الصابوني: نظام الاسرة وحل مشكلاتها في ضوء الاسلام دار الفكر المعاصر، لبنان **2001**.